تقييم برنامج إنشاء المراكز الثقافية "دار المغرب" بالخارج

أعدت الوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين في الخارج وشؤون الهجرة، سنة 2008، برنامجا يتعلق بإحداث مراكز ثقافية تحمل اسم "دار المغرب" في البلدان الأجنبية التي تستقبل نسبة مهمة من الجالية المغربية. وتهدف هذه المراكز إلى تعزيز وتكريس الانتماء الى الهوية الثقافية المغربية لدى المغاربة المقيمين بالخارج.

ويرمي هذا البرنامج إلى جعل المراكز الثقافية "دار المغرب" واجهة للترويج للثقافة المغربية ولتعدد الثقافات في بلدان الاستقبال، بحيث تشكل هذه المراكز:

- موقعا لتبادل المعلومات عن المغرب وتعليم اللغات والثقافة المغربية لأبناء الجالية المغربية؛
- مركزا للتنشيط وتنظيم التظاهرات الثقافية والانفتاح على ثقافة بلدان الاستقبال؛
- مركزا للتبادل وإقامة شراكات مع السلطات المحلية ومع النسيج الجمعوي في بلدان الاستقبال، بهدف تسهيل برمجة الأنشطة الثقافية والمساهمة في تمويلها وتنفيذها؛
- مركزا للمصاحبة، عن طريق القيام بأنشطة تدريبية للإدماج الاقتصادي وتقديم المشورة لإقامة المشاريع وتبادل المعلومات عن فرص الاستثمار في المغرب.

كما تضمنت خطة العمل المتعلقة بتنفيذ هذا البرنامج إنشاء عشرة مراكز بحلول عام 2022، بوثيرة مركز واحد في السنة في بلدان الاستقبال الرئيسية، لاسيما فرنسا (باريس، سانت ميشيل) وإنجلترا والولايات المتحدة وألمانيا وإيطاليا، وإسبانيا وكندا والسنغال.

وقد كان مقررا إنشاء سبعة (7) مراكز ثقافية خلال المرحلة الأولى من البرنامج على مستوى مونتريال وأمستردام وإشبيلية وباريس وطرابلس، بالإضافة إلى المركز الثقافي "داركوم" في بروكسل والمركز الثقافي "مبرة محمد الخامس" في تونس. غير أنه وإلى حدود متم سنة 2017، لم يتم تشغيل سوى المركز الثقافي "دار المغرب" في مونتريال.

I. ملاحظات وتوصيات المجلس الأعلى للحسابات

أسفرت مهمة تقييم برنامج إنشاء المراكز الثقافية "دار المغرب" بالخارج من طرف المجلس الأعلى للحسابات عن تسجيل عدد من الملاحظات وإصدار مجموعة من التوصيات، نوردها كما يلي.

أولا. التخطيط والإعداد لبرنامج المراكز الثقافية "دار المغرب"

سجل المجلس بهذا الخصوص الملاحظات التالية:

➢ عدم وضع البرنامج في إطار استراتيجية ثقافية عامة وعدم القيام بدراسات الجدوى

تم تجميع معظم المعلومات المتعلقة بمرحلة التخطيط وإعداد برنامج المراكز الثقافية "دار المغرب" على شكل بيانات عامة لدى الوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين في الخارج وشؤون الهجرة، أو على موقعها على الإنترنت.

في هذا الصدد، تبين أن الوزارة لا تتوفر على برنامج مفصل يحدد الأهداف العملية والوسائل اللازمة لإنشاء المراكز الثقافية بطريقة تتيح للمعنيين بالأمر فهما أفضل لنطاق المشروع ومراحل تنفيذه وكذا إرساء تنظيم ملائم لتحقيق الأهداف المسطرة بنجاعة وفعالية واقتصاد.

علاوة على ذلك، لم تقم الوزارة بإجراء دراسة الجدوى التقنية والمالية للمراكز الثقافية "دار المغرب"، استنادا إلى الاستراتيجية الثقافية العامة وبناء على احتياجات وتطلعات مغاربة العالم، وهو ما كان من شأنه أن يسهل عملية إعداد البرامج الثقافية، وموائمتها للأهداف العامة للعرض الثقافي، وكذا إدماجها في البرامج والمشاريع القائمة. فضلا عن تيسير إجراءات التتبع والمصاحبة، سواء على المستوى التنظيمي أو القانوني أو البشري، وكذا إقامة شراكات مع أطراف أخرى.

➢ غياب معايير موضوعية لاختيار مواقع إنشاء المراكز الثقافية "دار المغرب"

من بين النتائج المترتبة عن غياب دراسة عامة لجدوى برنامج إنشاء المراكز الثقافية "دار المغرب"، تم تسجيل غياب معايير محددة لتوجيه الوزارة وشركائها في اختيار مواقع ذات أولوية بالنسبة لمغاربة العالم، مما فوت على الوزارة فرصة تجميع وتحليل وتفسير البيانات المتعلقة بالسياق المؤسساتي والإداري والثقافي لبلدان الاستقبال المعنية

بالبرنامج، فضلا عن الترتيبات المالية والأهداف والبرامج والوعاء العقاري والبنية التحتية والتجهيزات اللازمة لإنشاء كل مركز ثقافي على حدة.

➢ ضعف التركيبة المالية للبرنامج وعدم التعاقد مع الشركاء

تقدر الكلفة المالية لبرنامج المراكز الثقافية "دار المغرب"، حسب البيانات التي تم جمعها من الوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين في الخارج وشؤون الهجرة، بقيمة 1.188,5 مليون درهم، منها مبلغ 627,5 مليون درهم كميزانية استثمار و561 مليون درهم كميزانية تسيير. وقد كان من المقرر تنفيذ البرنامج على مدى خمس (5) سنوات (2009-2013).

وقد تم اختيار عدد من الشركاء لتمويل البرنامج إلى جانب الوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين في الخارج وشؤون الهجرة وهم: مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين في الخارج ووزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجمعيات والأبناك، فضلا عن وزارات أخرى. وتلخص الجداول التالية مصادر وتوزيع الغلاف المالي المقدر لتمويل البرنامج.

مصادر تمويل برنامج إنشاء برنامج المغرب لتنمية القدرات (بالمليون درهم)

الشركاء	ميزانية التسيير	ميزانية الاستثمار
الميزانية العامة (الوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين في الخارج)	126	527,5
مؤسسة الحسن الثاني	-	100
الميزانية العامة (وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي)	17,4	-
الشراكة مع جمعيات	273	-
الشراكة مع وزارات	72	-
الشراكة مع أبناك	73	-
المجموع	**561**	**627,5**

المصدر: الوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين في الخارج وشؤون الهجرة

الكلفة التقديرية لبرنامج إنشاء المراكز الثقافية (بالمليون درهم)

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	المجموع
الكلفة	72,5	135	241	375	365	1.188,5

المصدر: الوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين في الخارج وشؤون الهجرة

إن إعداد هذه التركيبة المالية لم يكن مدعوما بدراسات مسبقة وشراكات فعلية، وهو ما يفسر العقبات التي واجهت تنفيذ البرنامج، حيث أدى عدم إبرام اتفاقيات تعاقدية مع الشركاء المعنيين بتمويله إلى تحمل الوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين في الخارج وشؤون الهجرة تمويل جميع العمليات المنجزة. كما أن التأخر في تنفيذ البرنامج يرجع إلى عدم وجود ترتيبات مالية تستند على بيانات واقعية، وفقا للمعايير الجاري بها العمل، وهو ما كان من شأنه أن يتيح لمختلف الشركاء إمكانية تحديد مصدر وحجم الموارد اللازمة لإنشاء كل مركز ثقافي على حدة.

في هذا الصدد، بلغت فجوة التمويل المسجلة خلال الفترة 2009-2013 حوالي 864,76 مليون درهم، وهو ما يعادل 73 في المائة من إجمالي الكلفة التقديرية، بحيث لم يتجاوز مجموع الاعتمادات المخصصة للبرنامج 323,74 مليون درهم، كما هو مبين في الجدول التالي:

الاعتمادات المخصصة للمراكز الثقافية المغربية بالخارج خلال الفترة 2009 - 2013

المراكز الثقافية المغربية	الاعتمادات المخصصة (مليون درهم)
مونتريال	123,49
امستردام	82,24
طرابلس	11,80
برشلونة	31,50
بون تواز / باريس	70,12
تونس	4,60
مجموع الاعتمادات المخصصة	**323,74**
الكلفة التقديرية لإنشاء المراكز الثقافية	**1.188,50**
الفرق	**-864,76**

المصدر: الوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين في الخارج وشؤون الهجرة

➢ ضعف تتبع عمليات تنفيذ البرنامج وتقديم المعلومات والتقارير بشأنها

يعتبر قناصل المملكة المغربية بالخارج آمرين بالصرف مساعدين لدى الوزير المكلف بالمغاربة المقيمين في الخارج وشؤون الهجرة، ويقومون لحسابه بتنفيذ النفقات المتعلقة ببرنامج المراكز الثقافية "دار المغرب" بالخارج.

في هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن الوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين في الخارج وشؤون الهجرة تواجه صعوبات تتعلق بدمج بيانات الميزانية المتعلقة بالتنفيذ المالي للاعتمادات المفوضة للآمرين بالصرف المساعدين (القناصل)، بسبب مشاكل التنسيق وعدم انتظام تقديم الوثائق المثبتة ووضعيات تنفيذ الاعتمادات المفوضة لهم.

كما أنه، وباستثناء المركز الثقافي "دار المغرب" بأمستردام، لا تتوفر الوزارة على ملفات شاملة تضم الوثائق المثبتة المتعلقة بتنفيذ عمليات الميزانية الخاصة بكل المراكز الثقافية المغربية. في هذا الصدد، سجل المجلس الأعلى للحسابات فقدان عدة ملفات تخص برنامج إنشاء المراكز الثقافية.

ثانيا. تنفيذ برنامج المراكز الثقافية "دار المغرب"

فيما يخص تنفيذ البرنامج، سجل ما يلي:

➢ نقائص مرتبطة بإبرام عقود الدراسات المعمارية

أبرمت الوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين في الخارج وشؤون الهجرة عقدا معماريا بقيمة 8,1 مليون درهم، مع مكتب مغربي للدراسات المعمارية، وذلك من أجل إنجاز الدراسات ومتابعة أشغال تهيئة أربعة مراكز ثقافية مغربية (مونتريال، برشلونة، ما نت-لا جولي، وطرابلس).

وبعد أداء أتعاب المهندس المعماري بمبلغ إجمالي بلغ 719.520,00 درهم، نظير إعداد المشروع الأولي لثلاث مراكز ثقافية (مونتريال وبرشلونة وطرابلس) ومرحلة منح صفقة المركز الثقافي لطرابلس، قامت الوزارة بإلغاء العقد المذكور. وقد بررت ذلك بعدم أهلية المكتب المعماري المغربي بممارسة مهامه في الخارج والاستجابة للمهام الواردة في العقد الموقع، بالإضافة إلى وجود حالة تنافي بين تدخل المهندسين المعماريين الأجانب ونظرائهم المغاربة.

بعد ذلك قامت الوزارة بإبرام ثلاثة عقود معمارية أخرى مع مكاتب معمارية أجنبية بمبلغ إجمالي تجاوز 14 مليون درهم، همت:

- مشروع المركز الثقافي المغربي بمونتريال بمبلغ 297.361,28 دولار كندي (مع احتساب الرسوم)، بالإضافة للأتعاب المفوترة بالساعة؛
- مشروع المركز الثقافي بمانت-لا-جولي بمبلغ 00, 370.350يورو؛
- مشروع المركز الثقافي ببرشلونة بمبلغ 624.608,64 يورو (دون احتساب الرسوم).

➢ نقائص متعلقة بتهيئة وتجهيز وتشغيل المركز الثقافي "دار المغرب" بمونتريال (كندا)

تم إنشاء المركز الثقافي "دار المغرب" في مونتريال على مساحة تبلغ 2.500 متر مربع. وتم تقدير الكلفة الاجمالية للمشروع في حوالي 104 مليون درهم، على مدى 15 شهرا. إلا أن إنجاز هذا المشروع أثار الملاحظات التالية:

- **تجاوز الكلفة التقديرية لإنشاء المركز الثقافي**

امتدت الأشغال والخدمات المتعلقة بإنشاء وتشغيل "دار المغرب" بمونتريال على مدى ثماني سنوات (2009-2016) بدلا من 15 شهرا المقررة عند إطلاق المشروع. وقد بلغ إجمالي الاعتمادات المفوضة للقنصل العام للمملكة المغربية في مونتريال (بصفته آمرا مساعدا بالصرف) 136,32 مليون درهم، منها 119,20 مليون درهم مخصصة لتغطية نفقات الاستثمار و17,12 مليون درهم لتغطية نفقات الحراسة وتسيير المركز. الثقافي.

تجدر الإشارة إلى أن الاعتماد المخصص لاقتناء المبنى الذي يضم المركز الثقافي بلغ 34 مليون درهم، أي ما يمثل 28 في المائة من نفقات الاستثمار (علما أن ثمن اقتناء البناية البالغ 25,7 مليون درهم تم صرفه خلال سنة 2009). أما بالنسبة للنفقات المتعلقة بأشغال ترميم وتهيئة وتركيب وصيانة وإصلاح مباني المركز، فقد تجاوزت 52 مليون درهم، وهو ما يعادل 44 في المائة من المبلغ الإجمالي لهذه الاعتمادات.

في نفس السياق، بلغت تكاليف حراسة المركز الثقافي خلال نفس الفترة 2009 - 2016 أكثر من 24 في المائة (أي ما يعادل 4,16 مليون درهم) من مجموع الاعتمادات المخصصة لتشغيله (17,12 مليون درهم)، مشكلة بذلك أعلى بند من هذه النفقات.

- **نقائص مرتبطة بتتبع الأعمال وتنفيذها**

نتيجة لغياب التنسيق والتتبع بين الوزارة والقنصل العام للمملكة في مونتريال، لا تتوفر الوزارة على ملف يحتوي على جميع محاضر تتبع الأشغال المتعلقة بإنشاء المركز ونسخ من الوثائق المثبتة للعمليات التي ينفذها القنصل العام للمملكة في مونتريال بتفويض منها. كما لم تنجز الوزارة مهمة التدقيق الداخلي للصفقات المنفذة، وفق ما هو منصوص عليه في مرسوم الصفقات العمومية.

- **حدوث مشاكل تقنية جوهرية بعد أشهر قليلة من افتتاح مركز "دار المغرب" في مونتريال**

تم الشروع في إنجاز دراسات وأشغال تهيئة وتجهيز "دار المغرب" بمونتريال في نوفمبر 2009. فيما افتتح المركز أبوابه أمام العموم في يونيو 2012، بعد تعيين مديرة له في شتنبر من نفس السنة.

لكن المركز لم يشتغل سوى لبضعة أشهر وذلك بسبب وقوع مشاكل تقنية أضرت بسلامة المبنى خلال شهر مارس 2013، حيث تم اكتشاف عيب في البناء الأصلي لغرفة الآلات تسبب في فيضانات متكررة، تطلبت تدخل فرق من رجال الإطفاء وخبراء في المباني بعد تعرض سلامة الزوار للخطر. كما تسببت هذه الفيضانات في انسداد أنظمة التهوية وتدفئة المركز وتوزيع المياه الساخنة.

ولمعالجة هذه العيوب، كلفت الوزارة في يناير 2014 بعثة لإجراء تدقيق تقني للمبنى، قام به المختبر العمومي للتجارب والدراسات، وعلى أساسه تم إطلاق أشغال إصلاح العيوب المكتشفة ابتداءً من شهر مارس 2014. ولم يتم إعادة افتتاح المركز إلا في بداية سنة 2016.

- **التأخير في وضع مسطرة لتعيين مدير المركز**

تم تعيين مديرة للمركز في شتنبر 2012 وذلك في غياب نص تنظيمي يحدد بدقة المعايير والشروط اللازمين للتعيين في هذا المنصب وكذا الاختصاصات المنوطة به.

وقد استمررت هذه الوضعية إلى غاية شهر دجنبر 2014، تاريخ صدور المرسوم رقم 2.4.817 المتعلق بإنشاء وتنظيم المراكز الثقافية المغربية، والذي حدد الإجراءات المتعلقة بتعيين المدير وبرمجة الأنشطة وإنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات لتتبع المراكز الثقافية.

- **عدم تخصيص ميزانية خاصة بالمركز وضعف موارده البشرية**

تنص المادة 12 من المرسوم رقم 2.4.817 المتعلق بإنشاء وتنظيم المراكز الثقافية المغربية على ضرورة توفير الموارد البشرية والمالية اللازمة لإنجاز المهام المنوطة بها.

لكن، لوحظ في هذا الصدد أن الوزارة لم تقم بإعداد ميزانية نموذجية، قصد ترجمة الأهداف المسطرة وخطط العمل المزمع تنفيذها خلال السنة الموالية إلى معطيات مالية. لذلك، فإن غياب ميزانية رسمية تستند على نص تنظيمي يحدد تسعيرة الخدمات المدفوعة الأجر التي يقدمها المركز الثقافي وآليات تحصيل الإيرادات المتصلة بها، فضلا عن النفقات المتوقعة، جعل تشغيل المركز يعتمد بشكل كلي على ميزانية الوزارة، وهو ما من شأنه أن يجعل خطط العمل السنوية المعتمدة من طرف المركز أقل فعالية.

أما على مستوى الموارد البشرية، فلا يتوفر المركز الثقافي بمونتريال سوى على فريق صغير يصعب عليه إنجاز جميع المهام الثقافية المنوطة به إلى جانب المهام الإدارية. كما يتم تسيير المركز من طرف مدير يمارس اختصاصاته تحت سلطة رئيس البعثة الدبلوماسية المغربية. ويعتبر المدير مسؤولا عن إعداد وتطبيق البرنامج السنوي للمركز وإحصاء وتحليل احتياجات المغاربة القاطنين بالخارج في المجالات الثقافية والتعليمية، وترجمتها إلى برامج ومشاريع وشراكات. كما يقوم بإعداد استراتيجية للتواصل وتدبير الموارد البشرية والمالية للمركز، وبصفة عامة إدارة شؤونه العامة. ويساعد مدير المركز فريق مكون من أربعة أشخاص وهم المساعد التنفيذي للمدير، ومكلف بوحدة التسيير واللوجستيك ومكلف بالشؤون الثقافية والفنية والفكرية ومكلف بالعمل التربوي.

➢ نقائص على مستوى تهيئة وتجهيز "دار المغرب" بأمستردام (هولندا)

تمت إقامة المركز الثقافي "دار المغرب" بأمستردام في مبنى بمساحة 3.000 متر مربع اقتنته الوزارة سنة 2011 بمبلغ 24,20 مليون درهم. هذا المبنى كان يضم سابقا أحد أقسام متحف أمستردام لعلم الحيوان التابع لجامعة المدينة.

وقد تم تقدير الكلفة الاجمالية المخصصة للدراسات وأشغال التهيئة والتجهيز في 34 مليون درهم (حوالي 3,4 مليون أورو). كما كان من المقرر أن تمتد الأشغال على مدى 20 شهرا. وقد تم الشروع في أشغال تهيئة المركز في سنة 2010، فيما بدأ العمل في أشغال الديكور والحرف اليدوية المغربية في يناير 2015. ليتم الانتهاء من أشغال التهيئة في ديسمبر 2015. غير أن إنجاز هذا المشروع أثار الملاحظات التالية:

- **ارتفاع الكلفة التقديرية لاقتناء وإنشاء المركز**

امتد مشروع اقتناء وتهيئة المبنى الذي يضم مركز "دار المغرب" بأمستردام لما يزيد عن سبع سنوات بدلا من 20 شهرا التي كانت متوقعة عند انطلاق المشروع (2010-2015).

وقد بلغ مجموع الاعتمادات المفوضة للقنصل العام للمملكة بأمستردام (بصفته آمرا مساعدا بالصرف) خلال هذه الفترة حوالي 90,55 مليون درهم، منها 84,94 مليون درهم مخصصة لتغطية نفقات الاستثمار و5,60 مليون درهم مخصصة لتغطية نفقات مراقبة المركز وتسييره.

كما بلغ الاعتماد المخصص لاقتناء المبنى الذي يضم المركز الثقافي 27 مليون درهم فيما بلغ الثمن الفعلي لاقتناء المبنى 24,20 مليون درهم، وهو ما يعادل 32 في المائة من قيمة الاعتمادات المخصصة لنفقات الاستثمار. أما بالنسبة لنفقات أشغال ترميم وتهيئة وتركيب وصيانة وإصلاح المبنى، فقد بلغت 43.83 مليون درهم، وهو ما يعادل 52 في المائة من إجمالي اعتمادات الاستثمار.

أما بالنسبة للاعتمادات المخصصة لتغطية تكاليف مراقبة المباني الإدارية للمركز، فقد بلغت خلال الفترة 2010 - 2016 أزيد من 2,12 مليون درهم أي ما يعادل 38 في المائة من اعتمادات التسيير (5,60 مليون درهم)، مشكلة بذلك أعلى بند ضمن هذه النفقات.

- **نقائص مرتبطة بغياب مسطرة رسمية لإسناد الطلبيات**

ألغى الوزير المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج إجراءات إسناد حصص الصفقة المتعلقة بتركيب التجهيزات الكهربائية والميكانيكية بالمركز الثقافي بأمستردام. وقد استند في قراره على التبليغ المقدم من قبل القنصل العام للمملكة المغربية في أمستردام (بصفته الآمر بالصرف المساعد) بكون الصفقة المذكورة لم تخضع لشروط المنافسة وكانت موضوع قرار إسناد من جانب واحد من طرف المشرف على المشروع (الرسالة رقم 60 بتاريخ 07 فبراير 2013).

تجذر الإشارة إلى أن هذه الوضعية هي نتيجة لغياب مسطرة رسمية تتعلق بالإجراءات الواجب اتباعها لإسناد وتنفيذ الطلبيات بالخارج.

- **احتلال المبنى خلال سنة 2013 من طرف قاطنين غير شرعيين**

تم اقتناء مبنى المركز التقافي "دار المغرب" بأمستردام سنة 2011. إلا أنه ترك مهجورا بدون حراسة لأزيد من ثلاث سنوات. هذه الوضعية أدت إلى احتلال المبنى من طرف 50 قاطنا غير شرعي في سبتمبر 2013، مما استدعى تحريك الاجراءات القانونية من أجل إفراغه.

- **تأخر افتتاح المركز رغم انتهاء أشغال الترميم**

عقدت لجنة توجيه وتتبع المراكز الثقافية "دار المغرب" اجتماعا بتاريخ 20 فبراير 2015 بعد الانتهاء من أشغال تهيئة وتجهيز "دار المغرب" بأمستردام. وقد تقرر البدء بالقيام بالأعمال التحضيرية ابتداء من شهر دجنبر 2015 استعدادا لتعيين مدير وفتح المركز رسميا. غير أنه، وإلى غاية انتهاء مهمة مراقبة التسيير من طرف المجلس الأعلى للحسابات (في أكتوبر 2017)، لم يفتح المركز بعد أبوابه أمام المغاربة المقيمين بالخارج.

وتجدر الإشارة إلى أنه علاوة على عدم احترام مبدئي النجاعة والفعالية، فإن استمرار هذه الوضعية من شأنه أن يحمل الوزارة تكاليف تتعلق بتهالك وتقادم التجهيزات بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف حراسة المبنى ضد مشاكل السرقة والاحتلال والتي تجاوزت مبلغ 3 مليون درهم خلال الفترة 2011-2017.

➢ التخلي عن مشروع إنشاء مركز مانت-لا-جولي (فرنسا)

في إطار اتفاقية شراكة تم إبرامها سنة 2009، تعهدت بلدية مانت-لا-جولي بتفويت مجاني لملكية عقار بمساحة 755 متر مربع، من أجل بناء مركز ثقافي "دار المغرب". وقد تم اشتراط إعداد التصاميم والدراسات التقنية للمشروع والحصول على تراخيص البناء قبل نهاية مارس 2011.

في هذا الإطار، أبرمت الوزارة بتاريخ 16 يوليوز 2010 عقدا معماريا مع مكتب أجنبي. كما قامت بتفويض الاعتمادات اللازمة لسفير المملكة في باريس وقنصل المملكة في بون تواز (بصفتهما آمرين بمساعدين بالصرف)، للقيام بالمشروع بمبلغ إجمالي قدره 70,12 مليون درهم، وذلك خلال الفترة 2009-2010.

إلا أن بلدية مانت-لا-جولي لم تستكمل إجراءات نقل ملكية العقار موضوع الاتفاق، حيث قامت بإبلاغ الوزارة بتاريخ 15 أكتوبر 2012 بفسخ الاتفاق وضرورة البحث عن عقار جديد، وذلك بسبب عدم احترام الوزارة لالتزاماتها، لاسيما تلك المتعلقة بإعداد التصاميم والدراسات التقنية للمشروع والحصول على تراخيص البناء قبل نهاية مارس 2011.

كما تجدر الإشارة إلى أن الوزارة استمرت حتى بعد فسخ الاتفاق في تفويض الاعتمادات إلى قنصل المملكة في بونتواز لفائدة المشروع، بلغت 35,06 مليون درهم، علما أن نسبة الأمر بالأداء لم تتجاوز 3 في المائة منذ سنة 2009.

➢ عدم إنجاز مشروع مركز "دار المغرب" ببرشلونة

خصصت بلدية برشلونة مبنى في عقار بمساحة 1500 متر مربع على مستوى المعهد السابق لعلم النباتات في مونت جويك، وذلك من أجل إيواء المركز الثقافي "دار المغرب". في هذا الإطار، تم التوقيع على إعلان نوايا في 29 ماي 2009 بين البلدية والوزارة، وقد كان من المقرر فتح أبواب المركز الثقافي أمام الجالية المغربية قبل متم 2011، مباشرة بعد الانتهاء من أشغال التهيئة والترميم والتجهيز. كما تم توقيع عقد المهندس المعماري مع مكتب أجنبي في نونبر 2009، قصد إنجاز الدراسات المعمارية التكميلية ومساعدة الوزارة في تسوية الوضعية العقارية للمبنى والمساعدة على تتبع وتسيير الورش.

وقد تم تفويض اعتمادات مالية بمبلغ 31,5 مليون درهم إلى القنصل العام للمملكة خلال الفترة 2010 - 2016.غير أنه وبعد كل هذه الإعدادات تم التخلي عن المشروع بسبب عدم استكمال الإجراءات الإدارية للحصول على الحق في استغلال العقار المذكور لإيواء المركز الثقافي.

➢ عدم فتح المركز الثقافي "دار المغرب" بطرابلس

تمت تهيئة وتجهيز مركز "دار المغرب" في طرابلس على مستوى سكن مستأجر. وقد قامت الوزارة خلال الفترة 2009 – 2012 بتفويض مبلغ إجمالي بحوالي 11,80 مليون درهم إلى القنصل العام للمملكة في طرابلس، منها 8,15 مليون درهم مخصصة لأشغال الترميم والتهيئة والتركيب وشراء معدات وأثاث المكاتب. لكن المركز الثقافي المذكور لم يتمكن من فتح أبوابه بسبب الظروف الراهنة لبلد الاستقبال.

➢ عدم افتتاح المركز الثقافي المغربي "مبرة محمد الخامس" في تونس

تم التخطيط لافتتاح المركز الثقافي "دار المغرب" في تونس في مبنى تابع لجمعية مغربية في تونس تحت اسم "مبرة محمد الخامس". وقد تمت تهيئة هذا المقر وتجهيزه على مدى السنوات 2009 - 2012. كما فوضت الوزارة من أجل ذلك اعتمادات مالية للقنصل العام للمملكة في تونس بلغت حوالي 4,60 مليون درهم خلال نفس الفترة. إلا أن المركز لم يفتح أبوابه أمام المغاربة المقيمين بالخارج بالرغم من اكتمال تجهيزه.

رابعا. المشاركة في تمويل مراكز ثقافية أخرى

بالإضافة إلى المراكز الثقافية "دار المغرب"، تشارك الوزارة في تمويل مراكز ثقافية أخرى. ويتعلق الأمر على وجه الخصوص ب "مؤسسة الثقافات الثلاث المتوسطية" في إشبيلية" و" دار الثقافة المغربية- الفلمنكية " في بروكسل.

في هذا الإطار، تعتبر الشراكة المبرمة مع "مؤسسة الثقافات الثلاث المتوسطية" في إشبيلية" من بين التجارب الحميدة التي ساهمت في تلميع صورة المغرب وتعزيز هوية المغاربة المقيمين بالخارج واندماجهم في بلد الاستقبال. في حين تم تسجيل بعض الملاحظات على مستوى "دار الثقافة المغربية- الفلمنكية ".

➢ مؤسسة "ثقافات البحر الأبيض المتوسط الثلاثة" في إشبيلية

أحدثت "مؤسسة " ثقافات البحر الأبيض المتوسط الثلاثة" في مارس 1999 في إشبيلية، بهدف تعزيز التعايش بين الثقافات والأديان والارتقاء بالحوار والسلم والتسامح بين شعوب البحر الأبيض المتوسط. وقد اعتمدت في ذلك على الإرث الغني المرتبط بالتعايش السلمي بين الثقافات والديانات الإسلامية واليهودية والمسيحية في الأندلس. من أجل ذلك نظمت المؤسسة أنشطة عديدة تتعلق بالتكوين وتبادل المعلومات في مجال حقوق الإنسان والتصدي للعنصرية وكراهية الأجانب، بالإضافة للأنشطة الفنية وتبادل الخبرات في الميدان الثقافي.

في هذا الصدد، أعدت الوزارة منذ يونيو 2010 برنامج شراكة مع المؤسسة، بهدف المساهمة في تمويل الأنشطة المتفق عليها في إطار اتفاقات مبرمة بين الطرفين. وقد بلغ حجم الإعانات التي منحتها الوزارة للمؤسسة أزيد من 18,35 مليون درهم خلال الفترة 2012-2016.

➢ ضعف النتائج المحققة من طرف " دار الثقافة المغربية ـ الفلمنكية " في بروكسل

من أجل تعزيز تعدد الثقافات والتقارب بين المجتمعات المغربية والفلمنكية في بلجيكا، تم التوقيع على اتفاقية بين الحكومتين المغربية والفلمنكية في 31 ماي 2006، تتعلق بإنشاء "دار الثقافة المغربية ـ الفلمنكية ". وتم إسناد إنجاز أنشطة هذا المركز الثقافي لجمعية "داركوم".

وقد شاركت الوزارة في تمويل هذه الأنشطة عن طريق إعانات سنوية بلغ مجموعها 23,21 مليون درهم خلال الفترة 2008-2015.

لكن، ومنذ الافتتاح الرسمي " لدار الثقافة المغربيةـالفلمنكية " في 23 شتنبر 2011 لم تتمكن هذه المبادرة من تحقيق نتائج مقنعة، وذلك بالنظر إلى الاختلالات العديدة المرتبطة أساسا بتكاليف المقر، حيث تجاوز إيجاره 360.000,00

يورو في السنة، وهو ما شكل عقبة أمام تطوير برامج وأنشطة ثقافية ذات قيمة مضافة عالية. وتغطي الإعانات المقدمة من طرف الحكومتين بالكاد تكاليف تشغيل البنيات التحتية القائمة.

ومن أجل استئناف أشغال هذا المركز الثقافي من جديد، وضع الطرفان المغربي والفلمنكي في فبراير 2016 خطة عمل تهدف، من جهة، إلى تحسين إطار حكامته، ومن جهة أخرى تخفيف العبء المالي المترتب عن إيجار دار الثقافة عن طريق إيوائها في مقر جديد.

بناء على ما سبق، يوصي المجلس الأعلى للحسابات بما يلي:

- **تحيين محتوى وأهداف برنامج إنشاء المراكز الثقافية "دار المغرب" في إطار الاستراتيجية الثقافية لمغاربة العالم المزمع اعتمادها من طرف الوزارة، وذلك بشراكة مع باقي الفاعلين المؤسساتيين المعنيين بالبرنامج؛**
- **العمل على مد المراكز الثقافية بميزانيات خاصة بها وبالموارد المالية والبشرية اللازمة للاضطلاع بالمهام الموكلة إليها؛**
- **اتخاذ الإجراءات اللازمة لتشغيل المركز الثقافي "دار المغرب" بأمستردام، وذلك بتنسيق مع الأطراف المعنية.**

II. جواب الوزير المنتدب لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة

(نص مقتضب)

(...)

أولا. التخطيط والإعداد لبرنامج المراكز الثقافية "دار المغرب"

➢ **عدم وضع البرنامج في إطار استراتيجية ثقافية عامة وعدم القيام بدراسات الجدوى**

من حيث الجدوى، يهدف برنامج المراكز الثقافية "دار المغرب" إلى التجاوب عن قرب مع المطالب المتزايدة لمغاربة العالم في المجال الثقافي وتعزيز دورها في إشعاع المغرب بالخارج وتلميع صورته، حيث إن هذه المراكز تعتبر إحدى واجهات المغرب ببلدان الاستقبال.

ويأتي هذا البرنامج في إطار تنزيل مقتضيات دستور المملكة لسنة 2011، لا سيما الفصل 16 منه، وكذا توجيهات صاحب الجلالة نصره الله، الذي ما فتئ يستحضر قضايا مغاربة العالم في معظم خطبه، خاصة الثقافية منها التي يحث من خلالها على العمل على تنميتها والمساهمة في صيانة الهوية الوطنية لمغاربة العالم.

ووعيا منها بأهمية هذا الموضوع، قامت الوزارة بإصدار المرسوم رقم 2.14.817 في 23 دجنبر 2014 بإحداث وتنظيم المراكز الثقافية المغربية بالخارج الذي حدد المهام المنوطة بهذه المراكز الثقافية وكيفية تنظيمها وتدبيرها، والذي يندرج في الاستراتيجية التي وضعتها الوزارة لهذا البرنامج.

كما قامت الوزارة سنة 2015 بإنجاز دراسة حول "إعداد سياسة ثقافية لفائدة مغاربة العالم، وذلك من أجل إنجاز تشخيص ميداني لواقع العرض الثقافي الموجه لمغاربة العالم ووضع رؤية شاملة ومندمجة للمجال الثقافي الموجه لهذه الفئة. وقد أفضت هذه الدراسة التي شملت، بالإضافة إلى مختلف الجوانب الثقافية الموجهة لمغاربة العالم، برنامج المراكز الثقافية، إلى تحديد مجموعة من التحديات التي تعترض التنزيل الكامل لهذا البرنامج على أرض الواقع ووضع خارطة طريق تهم مختلف جوانب المجال الثقافي لمغاربة العالم. ومن بين التوصيات التي همت برنامج "المراكز الثقافية" والتي بدأت الوزارة في تنفيذها بشكل تدريجي، يراعي للإمكانيات المتاحة والسياقات التي تعرفها بعض بلدان الاستقبال:

- ضرورة اتباع مقاربة مندمجة ومتكاملة في إنشاء المراكز الثقافية، وليس فقط وفق نهج يتمحور حول موقع المركز والبنى التحتية لإيوائه. كما أنه يجب أن تشمل هذه المقاربة وضع ميزانية شاملة للمشروع، ينخرط فيها جميع المتدخلين؛
- ضرورة تكييف الطموح مع الموارد المتوفرة، واللجوء إلى بدائل أقل تكلفة (كتعزيز الشراكات مع البلدان المضيفة التي لديها بنية تحتية يمكن تعبئتها، ...)؛
- إضفاء الطابع المهني على التدبير الإداري والتقني للمراكز الثقافية؛
- اعتماد مقاربة تدريجية، تنبني على إنجاح المراكز الثقافية الحالية "دار المغرب"، في توسيع إنشائها.

وفي هذا الصدد تمت بلورة رؤية استراتيجية جديدة تعتمد على ركيزتين أساسيتين: الأولى تقوم على بناء مغرب حداثي، منفتح، مرتبط بتقاليده وفخور بمواطنيه المقيمين بالمهجر، والثانية على سياسة ثقافية فعالة تعتمد وسائل وموارد مبتكرة. وترتكز هذه الاستراتيجية على أربعة محاور استراتيجية و15 برنامجا مهيكلا.

وفي هذا الإطار اتخذت الوزارة، بتعاون مع باقي الشركاء خلال السنوات الأخيرة، جلة من التدابير من أجل مواصلة تفعيل هذا البرنامج أهمها:

- افتتاح المركز الثقافي المغربي الجديد ببلجيكا (بروكسيل) سنة 2017، وذلك بتعاون مع الحكومة الفلامانية، حيث يهدف هذا المركز الذي تم تجاوز مجموعة من الصعوبات التي كانت تعترضه، إلى تكريس تبادل وتثمين الثقافتين المغربية والفلامانية وتقوية تشبث المغاربة بثقافتهم وهويتهم مع الانفتاح على الثقافة البلجيكية؛
- استكمال تهيئة المركز الثقافي "دار المغرب" بأمستردام (في انتظار ظروف مواتية بهولندا لتدشينه وإطلاق برامجه الثقافية)؛
- تعيين مسؤول جديد عن المركز الثقافي المغربي "دار المغرب" بمونتريال، حيث تم إصلاحه وأصبح يشتغل بشكل عادي مراكما خلال السنتين الأخيرتين مجموعة من المنجزات الثقافية تعتبر في مستوى تطلعات مغاربة كندا؛

- دعم المبادرات التي تهدف إلى تحقيق نفس الأهداف، كعقد اتفاقية الشراكة مع مؤسسة "ثقافات البحر الأبيض المتوسط الثلاثة" في إشبيلية بداية هذه السنة (2018) من أجل تعزيز اندماج المهاجرين وتشجيع التلاقح الثقافي.

➢ **غياب معايير موضوعية لاختيار مواقع إنشاء المراكز الثقافية "دار المغرب"**

إن اختيار مواقع إنشاء المراكز الثقافية "دار المغرب" يعتمد على معايير ومعطيات إحصائية ومعلوماتية مضبوطة ومحددة أهمها:

- نسبة تواجد الجالية المغربية بالبلد أو المنطقة التي يتم اقتراح إنشاء المركز بها؛
- محيط المركز والسياق السياسي والمؤسساتي له في بلد الاستقبال، وكذا الشراكات المحتملة لإنشائه وإنجاح اشتغاله؛
- التغطية الجغرافية لإشعاع المركز بالبلد المضيف.

➢ **ضعف التركيبة المالية للبرنامج وعدم التعاقد مع الشركاء**

يعرف البرنامج فعلا، ضعف الموارد المالية المخصصة له، وذلك رغم المجهودات المبذولة من طرف كل المتدخلين للرفع منها. إلا أنه من أجل مواصلة الاقتراب من مغاربة العالم وتحسيسهم بأهمية الارتباط بالوطن الأم، تقوم الوزارة من أجل رفع هذا التحدي باتخاذ مجموعة من التدابير، أهمها:

- تطوير الشراكات مع المؤسسات المعنية ببلدان الاستقبال، كالمساهمة في التمويل والبنية التحتية وتوفير العقار، إلخ؛
- دعم الشراكة مع جمعيات المجتمع المدني التي تشتغل على نفس الموضوع؛
- التركيز على الأنشطة ذات قيمة مضافة للمغاربة المقيمين بالخارج.

➢ **ضعف تتبع عمليات تنفيذ البرنامج وتقديم المعلومات والتقارير بشأنها**

كل العمليات التي تدخلت فيها الوزارة بشكل مباشر تتوفر على الوثائق المثبتة لها. كما أن علاقتها بقناصل المملكة بالخارج تتميز بالانسجام والتعاون في كل المجالات، خاصة الاجتماعية والثقافية منها بما فيها تلك المتعلقة بالمراكز الثقافية، حيث تعد هذه الوحدات من أهم أدرعة الوزارة في الخارج، حول القضايا التي تهم مغاربة العالم.

وعلى مستوى التتبع على أرض الواقع، فبالإضافة إلى اعتمادها على القنصليات المغربية بالخارج، فإن الوزارة تقوم بتتبع أشغال هذه المراكز بشكل مكثف، عن طريق الزيارات التي تقوم بها من أجل معاينة تقدم أشغالها والاطلاع عن قرب على الصعوبات التي تواجهها.

ثانيا. تنفيذ برنامج المراكز الثقافية "دار المغرب"

➢ **نقائص مرتبطة بإبرام عقود الدراسات المعمارية**

تؤكد الوزارة أن سبب إلغاء الصفقة الأولى مع المكتب المغربي للدراسات، هو عدم أهليته لممارسة مهامه في الخارج والاستجابة للمهام الواردة في العقد الموقع، وكذا وجود حالة تنافي بين تدخل المهندسين المعماريين الأجانب ونظرائهم المغاربة. وبالفعل فقد أصدر الخازن العام للملكة، بعد ذلك سنة 2014، دورية تؤطر هذه الحالات.

➢ **نقائص متعلقة بتهيئة وتجهيز وتشغيل المركز الثقافي "دار المغرب" بمونتريال (كندا)**

عرف تسيير المركز الثقافي "دار المغرب" بمونتريال عدة تغييرات بسبب غياب إطار قانوني خاص. وقد تم تجاوز هذا الأمر بعد اعتماد المرسوم الخاص بإحداث المراكز الثقافية "دار المغرب" ابتداء من دجنبر 2014.

- **تجاوز الكلفة التقديرية لإنشاء المركز**

إن الاشتغال ببلدان الاستقبال وضبط الصعوبات المتعلقة بسياقاتها، يعد من إحدى الرهانات الأساسية لكل المتدخلين خارج أرض الوطن. وفي هذا الصدد فإن الوزارة، من أجل إنجاح المشاريع التي انخرطت فيها بهذه البلدان، تواجه المشاكل التي تعترضها ببلدان الإقامة سواء الإدارية منها أو القانونية، عن طريق الملائمة والتأقلم، مما ترتب عنه نفقات إضافية أدت إلى تجاوز الكلفة التقديرية لإنشاء هذا المركز.

- **نقائص مرتبطة بتتبع الأعمال وتنفيذها**

ملاحظة المجلس: لا تتوفر الوزارة على ملف يحتوي على جميع محاضر تتبع الأشغال المتعلقة بإنشاء المركز ونسخ من الوثائق المثبتة للعمليات التي ينفذها القنصل العام.

بالنسبة للمركز الثقافي المغربي بهولندا فإن جميع الوثائق المتعلقة بتتبع الأشغال متوفرة.

- **حدوث مشاكل تقنية جوهرية بعد أشهر قليلة من افتتاح مركز "دار المغرب" في مونتريال**

تم تجاوز هذه المشاكل التقنية بعد تدخل الوزارة التي عبأت مختبر متخصص لمعالجة العطب، وذلك بتعاون تام مع سفرة المملكة بكندا والقنصلية العامة للمغرب بمنتريال وكذا السلطات الكندية المعنية. كما أن المركز يشتغل حاليا بشكل طبيعي.

- **التأخير في وضع مسطرة لتعيين مدير المركز**

لقد تم تعيين مديرة للمركز، سنة 2012 من طرف وزارة الخارجية بصفة مؤقتة آنذاك في انتظار صدور المرسوم المتعلق بإحداث وتنظيم المراكز الثقافية المغربية بالخارج الذي مكن سنة 2014 من تدارك هذه الوضعية المؤقتة، والناتجة عن مجموعة من العوامل، أهمها الانكباب على تغيير هيكلة الوزارة الذي يجب أن يتم قبل إعداد المرسوم والذي تعلق بدوره بتغيير التشكيلة الحكومية سنة 2012 و2013.

وقم مكن المرسوم من تحديد المهام المنوطة بهذه المراكز وكيفية تنظيمها وتدبيرها، إضافة إلى معايير تعيين مدير المركز وتحديد اختصاصاته. وقد تم العمل بهذا المرسوم خلال تعيين المدير الجديد لمركز مونتريال سنة 2014.

- **عدم تخصيص ميزانية خاصة بالمركز وضعف موارده البشرية**

من حيث التمويل تساهم الوزارة منذ تعيين المديرة من طرف وزارة الخارجية سنة 2012 في تمويل مختلف أنشطة المركز، حيث مكنت هذه المساهمة من إنجاز جل الأنشطة التي تمت برمجتها من طرف المركز.

ويبقى النص التنظيمي المقترح، حلا عمليا ستشتغل الوزارة على تفعيله مع مختلف الجهات المعنية، وذلك من أجل تمكين المراكز الثقافية من ضمان تمويلها وتنويع مصادرها وبالتالي الرفع من فعاليتها.

أما على مستوى الموارد البشرية، فرغم عددها المحدود نسبيا والمتكون من خمسة أشخاص (مدير وفريق من أربعة أشخاص)، فإن المركز يقوم بأنشطته طبيعيا، ويزاول المهام المنوطة به بشكل يستجيب لتطلعات المغاربة المقيمين بكندا.

هذا، وستعمل الوزارة على كل التدابير التي من شأنها الرفع خلال السنوات المقبلة من ميزانية المركز وتعزيز موارده البشرية.

➢ **نقائص على مستوى تهيئة وتجهيز "دار المغرب" بأمستردام (هولندا)**

- **ارتفاع الكلفة التقديرية لاقتناء وإنشاء المركز**

الاعتمادات المرصودة مرتبطة بكلفة الخدمات والقوانين المعمول بها بالبلد الذي يتواجد به المركز الثقافي بأمستردام (هولندا).

- **نقائص مرتبطة بغياب مسطرة رسمية لإسناد الطلبيات**

كل الطلبيات المرتبطة بهذا المركز تم إسنادها طبقا للقوانين الجاري بها العمل.

- **احتلال المبنى خلال سنة 2013 من طرف قاطنين غير شرعيين**

لقد تمت تسوية هذا المشكل في الوقت المناسب، وفي احترام تام للقوانين والمساطير المعمول بها في هولندا التي تعاونت سلطاتها مع الوزارة بشكل فعال لضبط الأمر.

- **تأخر افتتاح المركز رغم انتهاء أشغال الترميم**

افتتاح المركز مرتبط بالظروف السياسية الحالية غير الملائمة.

- **التخلي عن مشروع إنشاء مركز مانت-لاجولي (فرنسا)**

انخرطت الوزارة في هذا الشروع، الذي ساهمت بلدية مانت-لاجولي في تشجيعه عبر منح العقار الخاص به، إلا أن هذه الأخيرة قامت بفسخ بشكل أحادي العقد المتعلق بمنح هذا العقار للوزارة دون إخبارها، مما جعل الوزارة تقوم بعد ذلك ببعض التحويلات من أجل هذا المركز للقنصلية العامة للملكة بباريس. وفي هذا الصدد اضطرت الوزارة بعد علمها بعدم توفر العقار إلى التخلي عن مشروع إنشاء هذا المركز، حيث إن كلفة المشاريع المتعلقة بإنشاء المراكز الثقافية "دار المغرب" تبقى جد مرتفعة مقارنة مع الإمكانيات الضعيفة لميزانية الوزارة. كما أن وثيره إنشاء مراكز ثقافية جديدة تبقى رهينة بتوفر موارد مالية.

➢ **عدم إنجاز مشروع مركز "دار المغرب" ببرشلونة**

كما هو الشأن بالنسبة لمشروع مانت لاجولي، انخرطت الوزارة في مشروع برشلونة، بعد وعد من طرف بلدية برشلونة لبيع العقار للوزارة ب يورو واحد رمزي، إلا أن الأغلبية الجديدة التي صعدت في الحكومة المحلية لهذه المنطقة، تراجعت عن هذا القرار.

➢ **عدم فتح المركز الثقافي "دار المغرب" بطرابلس**

فرضت حالة عدم الاستقرار بليبيا إغلاق جميع التمثيليات الدبلوماسية بهذا البلد، مما حال، كما تفضلتم بذكره، دون فتح هذا المركز.

➢ **عدم افتتاح المركز الثقافي المغربي "مبرة محمد الخامس" في تونس**

إن الظروف التي حالت دون افتتاح هذا المركز، هي الأحداث التي عاشتها تونس مند سنة 2010 إلى غاية 2014.

وللإشارة فإن الأمر لا يتعلق بمركز ثقافي تابع للوزارة وإنما هو مركز تابع لإحدى الجمعيات، حيث ساهمت الوزارة في تهيئته وتجهيزه فقط.

رابعا. المشاركة في مراكز ثقافية أخرى

➢ **ضعف النتائج المحققة من طرف "دار الثقافة المغربية-الفلمنكية" في بروكسيل**

لقد تم إيواء هذا المركز في مقر جديد تم افتتاحه في سنة 2017، تحت اسم "دارنا" حيث تم إعداد خطة عمل بتعاون بين الوزارة ووزارة الثقافة والإعلام والشباب وشؤون بروكسل بالحكومة الفلامانية، وذلك من أجل تقوية تشبث المغاربة المقيمين ببلجيكا بثقافتهم وهويتهم المغربية مع الانفتاح على الثقافة البلجيكية.